مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية وتأثيرها على انحراف الأحداث:
دراسة نوعية على نزلاء دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت

د/ فواز حمدان رويشد العازمي

وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية وتأثير ذلك التغير على انحراف الأحداث بدار التقويم الاجتماعي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج النوعي عن طريق المقابلة المعمقة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت، ولصغر مجتمع الدراسة تم اختيار العينة بأسلوب الحصر الشامل وتكونت من (١١) حدثا، وأظهرت النتائج أن اهم خصائص أسر الأحداث النزلاء تتمثل في انتشار ظاهرة الخدم، وارتفاع حجم الأسرة والتي تقطن معظمها في شقق، بالإضافة إلى وجود تأثير لمظاهر التغير الاجتماعي في كل من (البناء الأسري، والوظائف الأسرية، والعلاقات الأسرية) على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

الكلمات المفتاحية: **التغير الاجتماعي، الأسرة الكويتية، انحراف الأحداث، نزلاء دار التقويم الاجتماعي، العلاقات الأسرية.**

Aspects of Social Change in the Kuwaiti Family and its Impact on Juvenile Delinquency: A Qualitative Study on the Inmates of the Social Adaptation House in the State of Kuwait

Dr. Fawaz Hamdan Ruwaished Al-Azmi

Kuwait Ministry of Social Affairs

ABSTRACT:

The current study aimed to identify the aspects of social change in the Kuwaiti family and the impact of such change on the juvenile delinquency in the Social Adaptation House. In order to achieve the objectives of the study, the qualitative approach was used via an in-depth interview, and the study population consisted of all inmates in the Social Adaptation House in the State of Kuwait. Due to the number of

the study population, the sample was chosen using the comprehensive method and it consisted of (11) inmates, and the results showed that the most important characteristics of juvenile inmates' families are the prevalence of the phenomenon of servants, the high size of the family, most of which reside in apartments, in addition to the presence of an effect of social change in (construction of family, family functions, family relationships) on juvenile delinquency in terms of the inmates at the .Social Adaptation House in the State of Kuwait

Keywords: social change, Kuwaiti family, juvenile delinquency, inmates .of the Social Adaptation House, family relations

المقدمة:

تتعرض المجتمعات البشرية إلى مجموعة من التغيرات المتسارعة التي تصيب بنائها الاجتماعي وتؤثر على الوظائف والأدوار والأنساق الاجتماعية، وهذا ما يمثل تحديا كبيرا لما قد يفرزه هذا التحول من ظواهر اجتماعية مرضية تصيب الأفراد والمؤسسات على حد سواء فأصبحت الأسر لا تلبي حاجات أفرادها الاجتماعية والنفسية، وتخلت عن بعض أدوراها في عمليات التنشئة الاجتماعية.

وتمثل مسألة التغير واحدة من الاهتمامات لعلماء الاجتماع المُحدثين، فلقد أصبح العالم الذي نعيش فيه في مطالع الألفية الثالثة يطرح الخيارات العديدة للأفراد والمجتمعات بأفاق أوسع من المخاطر، غير كانت الأسرة من جملة المؤسسات التي تعرضت لمراحل متعددة من التغير من ناحية التكوين، والتوجهات والحجم والتفاعلات، ولم تقتصر عمليات التغير الاجتماعي على المجتمعات على المجتمعات الغربية الصناعية بل اعترت المجتمعات الأخرى. (غدنز، ٢٠٠٥)

ولقد ارجع الكثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة نتيجة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها كنتيجة للتغير الاجتماعي المقترن بزيادة معدلات النمو الحضري وزيادة تقسيم العمل ومظاهر ظهور المدن وتقلص دور الأسرة في تربية الأبناء وخروج المرأة للعمل، كل ذلك كان عاملا مهما في تفشي السلوك الانحرافي وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات ذات الطابع المتغير السريع، وذلك لعدم قدرة الأفراد والمؤسسات الاجتماعية على التكيف السريع مع مجريات الحياة المتغيرة باستمرار. (زيتوني، ٢٠١٧)

ولا يختلف المجتمع الكويتي عن المجتمعات الإنسانية التي تعاني من آثار التطور السريع، بل انه يمر في حالة فريدة من التغير نتيجة لظهور الثروات الاقتصادية والنمو السكاني السريع والتحول المفاجئ من البادية إلى الحاضرة في فترة لا تكاد تتجاوز نصف القرن من الزمن.

ولقد بين الباحثين ان التغير الاجتماعي الذي يصيب النسق الأسري ينعكس على بناءها ووظائفها وعلاقات أفرادها، وهذا بدوره ما يؤثر على الأفراد من حيث التنشئة الاجتماعية وتقبلهم لقيم المجتمع ومعايير وضبط سلوكهم، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود تأثير للتغيرات الأسرية على انحراف الأحداث، فقد توصلت دراسة بيضون وأخرون (٢٠٠٧) ودراسة عمران (٢٠٠٤) ودراسة (ابن عودة، ٢٠١٤) إلى وجود تأثير لمظاهر التغير الاجتماعي والثقافي للأسرة على ارتكاب الأبناء للسلوك للجريمة والسلوك المنحرف.

مشكلة الدراسة:

لقد مر المجتمع الكويتي بمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بدءا بتصدير أول شحنة للنفط في أربعينيات القرن الماضي، مرورا باستقلال الكويت وإقرار الدستور، وظهور المدن بشكلها الحديث الذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول، واستقطاب العمالة الوافدة، وخروج المرأة للعمل، وأزمة الغزو الكويتي انتهاءً بالتأثر بظاهرة العولمة والاختراعات التكنولوجية التي أصابت كل فرد في المجتمع الكويتي.

ان تلك التحولات الاجتماعية تتميز بسرعتها وقوة تأثيرها على البنى الاجتماعية بشكل عام وعلى الأسرة الكويتية بشكل خاص، فتغير شكل الأسرة من ممتدة إلى نواة، وتناقص عدد أفرادها وأصبحت ظاهرة الخدم مزامنة لكل أسرة كويتية.

ووفقا لآراء علماء الاجتماع كالعالمين (اميل دوركايم، وروبرت ميروتون) وانطلاقات من نتائج البحوث الأمبريقية فان تلك التغيرات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على البنية الأسرية هي ذات علاقة في العديد من الظواهر الاجتماعية ومن أهمها ظاهرة الانحراف، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الكويتية وتأثيره على انحراف الأحداث.

أسئلة الدراسة:

١- ما هي الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

٢- ما هو تأثير مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟ ويتفرع من هذا السؤال ما يلي:

أ- ما هو تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

ب- ما هو تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

ج- ما هو تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

- الكشف عن الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- التعرف على تأثير مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- معرفة تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- الكشف عن تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- البحث في تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع التغير الاجتماعي والذي يعتبر من المواضيع المهمة في ميدان علم الاجتماع المعاصر لما له من آثار سلبية وإيجابية على المجتمعات والأفراد والمؤسسات على حد سواء، والتركيز على دراسة الأسرة الكويتية من خلال مجموعة من مظاهر التحولات التي أصابه بنيتها الاجتماعية وهي التي تعتبر اللبنة الأولى ونواة المجتمع، واهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بالإضافة محاولة استشراف المستقبل حول بعض التغيرات التي قد تصيب كيان الأسرة الكويتية، وكذلك البحث في ظاهرة انحراف الأحداث التي تجلت

انعكاساتها على طبيعة السلوكيات والجرائم من قبل تلك الفئة، ووضع بعض المقترحات والحلول التي يمكن أن تساهم في الحد من تلك الظاهرة في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

الإطار النظري:

أولا: التغير الاجتماعي: وستناول فيه مفهوم التغير الاجتماعي، وعوامل التغيرات الأسرية، ومظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية.

- مفهوم التغير الاجتماعي:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التغير الاجتماعي، فقد عرفه الدقس على انه " كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التقدم إيجابيا أي تقدم، وقد يكون سلبيا أي تخلف" (الدقس، ٢٠٠٥، ص١٩)

وعرفته **زيتوني** (٢٠١٧) على انه "التحولات التي تطرأ على بناء أي مجتمع ضمن مؤسساته وثقافته خلال مدى زمني معين ما يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير في اتجاه معين وبدرجات متفاوتة كما قد يطال بناء المجتمع بأسره أو قد ينحصر في نظام اجتماعي معين كالأسرة والسياسة والدين" (زيتوني، ٢٠١٧، ص٩٧)

وعرفه **ابن عودة** (٢٠١٤) على انه كل تغير يصيب البناء الاجتماعي ومؤسساته وأنساقه خلال فترة زمنية محددة، وان أي تغير في نسق أو فرع سيؤدي بالضرورة إلى التغير في باقي الأنساق لان انساق المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا وهذا التغير إما ان يكون إيجابا أو سلبا. (ابن عودة، ٢٠١٤)

وقد ذكر غيث (٢٠٠٠) ان التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وتأتي على عدة أشكال ومنها:

١-التغير في القيم الاجتماعية: وتؤثر في مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل.

٢-التغير في النظام الاجتماعي: ومثال ذلك التغيرات التي تحدث البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار.

٣- التغيرات في مراكز الأفراد: والتي قد تحدث نتيجة للكبر في السن. (غيث، ٢٠٠٠)

-**عوامل التغيرات الأسرية:** ويشمل كل من العوامل الأيدولوجية، والديمغرافية، والتكنولوجية والاقتصادية.

-**العامل الأيدلوجية:**

تعتبر حركة فكرية هادفة لها تأثيرها وفاعليتها في التأثير على البناء الأسري والعلاقات الاجتماعية ويمتد تأثيرها على القيم والعادات والأفكار (ابن الشين، ٢٠٠٨) ان التغير في الأفكار والمفاهيم يقود إلى تغير في الأدوار والسلوكيات بل حتى الحقوق والواجبات الأسرية تتغير نتيجة للتغير الأيدولوجية.

-**العامل الديمغرافي:** ويرتبط هذا العامل بمعدل المواليد والوفيات والهجرة ونسبة الأطفال والشباب والشيوخ، فأصبحت المجتمعات العربية مجتمعات فتية وذلك نتيجة لبرامج الصحة الوقائية وانخفاض معدلات الوفيات الرضع، كل ذلك أدى إلى ارتفاع في معدل أفراد الأسرة الواحدة.(القصير، ١٩٩٩)

-**العامل التكنولوجي:** لقد كان للتقدم التكنولوجي تأثيرات كثيرة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها، فالمجتمعات ذات المتقدمة تكنولوجيا تميل إلى النقصان في عدد الأفراد فتنتشر فيها الأسرة النووية، بالإضافة إلى تأثير الاختراعات التكنولوجية كالهواتف الحديثة المتطورة أدت إلى إضعاف العلاقات الداخلية للأسرة وأخلت في عمليات التنشئة الاجتماعية وأضعفت من سلطة الأبوين. (زيتوني، ٢٠١٧)

-**العامل الاقتصادي:** لقد أثرت عمليات التصنيع في المجتمعات المتطورة والنامية على جميع انساق وبنى المجتمع، إلا أن الأسرة هي الأشد تأثرا بتلك العمليات لأنها هي من يمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة، وهي المستهلك الأول للمنتجات والخدمات، إن التغير في الجانب الاقتصادي فتح أبواب العمل للمرأة خارج إطار المنزل، والذي يعتبر ابرز ظاهرة اجتماعية في العصر الحديث والذي أضاف إلى دورها كأم أو ربة بيت دورا جديدا وهو التكسب المالي من العمل وهو الدور الذي كان حكرا على الذكور وحدهم. (القصير، ١٩٩٩)

- مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية:

يمر المجتمع الكويتي بمرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي ذي الطابع الرعوي والزراعي والبحري إلى المجتمع المدني الحديث، إلا أن ما يميز هذا التحول هو الفترة الزمنية القصيرة مقارنة بالدول الغربية التي أخذت قرونًا من الزمن حتى اكتملت عملية الانتقال، ولقد جاء الانتقال السريع في أربعينيات القرن العشرين بعد تدفق النفط وتصدير أول شحنة نفطية، والتي بدورها دفعت الاقتصاد الكويتي إلى الانتعاش، وتكوين ثروة هائلة أدت إلى أحداث تغيرات هيكلية سريعة وكبيرة في بناء المجتمع الكويتي على كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية.

ولقد حدد **الكندري** (2010) مجموعة من التغيرات التي طرأت على نظام الأسرة في المجتمع

الكويتي وتشمل ما يلي:

١- **التغير في تركيب الأسرة المحلية:** إن أبرز ما ساهم في هذا التغيير هو استقدام العمالة المنزلية الوافدة؛ حيث أصبحت الأسرة الكويتية لا تستطيع الاستغناء عن تلك العمالة، على الرغم من خطرها الاجتماعي والثقافي على الأبناء؛ نتيجة الاختلاف الكبير في الأيديولوجية والمعتقدات الثقافية لتلك العمالة.

٢-**التغير في حجم الأسرة:** حيث اتجهت الأسر الكويتية للتحول من نظام الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، كما أن الرغبة لدى المتزوجين الجدد هي العيش في نظام الأسرة النواة المكوَّنة من الزوج والزوجة والأبناء فقط، بعيدًا عن أسرة أهل الزوج والزوجة.

٣-**انخفاض في قوة ودرجة روابط القرابة.**

٤-**التغيرات في مركز المرأة:** وذلك تأثرًا بما فرضه القانون الكويتي من المساواة بين الرجل والمرأة، والتغير في النظرة الاجتماعية للمرأة المصاحب للتغيرات الاقتصادية التي دفعتها للمشاركة في سوق العمل، ودخولها للمؤسسات التعليمية، وارتفاع معدلات تعليم الإناث من (١١%) في عام (١٩٦٥) إلى (٨٨%) في عام (١٩٩٥) (الكندري، 2010).

ويمكن ملاحظة أن المجتمع الكويتي قد مر بما أطلق عليه **بارسونز** مرحلة **(التمايز الوظيفي)**؛ حيث يرى أن المجتمعات الزراعية التقليدية عندما تنتقل إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، فإن هذه العملية تقتضي انفصال النسق الاقتصادي عن نسق التنشئة الاجتماعية؛ ففي المجتمعات قبل الصناعية تكون الأسرة هي وحدة الإنتاج، وتحتفظ بالأرض، وتعمل مجتمعة، وتؤدي وظائف التنشئة الاجتماعية؛ كالوظيفية التعليمية، والوظيفية الدينية، ومنح المكانة، إلا أن الانتقال إلى المجتمع الحديث ذي تقسيم العمل المرتفع والأكثر تخصصًا ألزم بوجود فصل في الوظائف التي تؤديها المؤسسات، فأصبح المصنع والمكتب هو مكان العمل، وأصبحت المدرسة هي مكان التعليم، وبذلك تقلصت الوظائف التي تؤديها الأسرة في عمليات التنشئة الاجتماعية (كريب، 1999).

إلا أن مؤسسات المجتمع الكويتي الحديث، بما فيها الأسرة الكويتية، تمر كذلك بمرحلة أخرى هي ما أطلق عليها عالم الاجتماع الوظيفي **روبرت ميرتون (البدائل الوظيفية)**؛ حيث يرى أن البناء الاجتماعي القائم ليس مقدسًا، وليس هناك سبب للافتراض بأن مؤسسات بعينها فقط هي القادرة على القيام بتلك الوظائف، فيضرب مثالًا للمؤسسات الدينية التي تعتبر هي المسئولة عن غرس قيم ومعايير معينة في المجتمع، إلا أنه يعتقد أن هناك مؤسسات قادرة على غرس تلك القيم بديلًا عنها؛ كالحركات الاجتماعية المنظمة التي قد تكون بديلًا عن الدين، وكذلك التغيرات التي حدثت لأنماط الزواج التقليدي؛ حيث أصبحت هناك بدائل وظيفية للعلاقة بين الزوجين، بحيث برز دور الرجل في المنزل بما أطلق

عليه: الرجال أرباب المنازل، وكذلك العلاقة المتساوية بين الرجل والمرأة في الأسرة (والاس وولف، 2011).

ثانيا: انحراف الأحداث: وستناول من خلاله مفهوم انحراف الأحداث، والنظريات المفسرة للانحراف، وواقع انحراف الأحداث في دولة الكويت.

-مفهوم انحراف الأحداث:

لابد أن نفرق قبل تناول المفهوم بين مصطلحي الانحراف (Deviation) والجنوح (Delinquency)، فمصطلح الجنوح اشمل واعم في المعنى من الانحراف، فيشير إلى كل سلوك غير سوي للحدث سواء أكان مقبولا أو غير مقبولا في المجتمع، فيما يعتبر مصطلح الانحراف مؤشر أو دلالة أولية على الجنوح، أي بمعنى انه لا يمكن اعتبار كل سلوك منحرف جنحة أو جريمة، فالكذب يعتبر سلوك منحرف إلا انه ليس جريمة إلا إذا اعتبرت شهادة إما المحكمة. (العكايلة، ٢٠٠٦)

ويعرف **البقلي** (٢٠٠٥) الانحراف على انه: الخروج عن القواعد والمعايير المتعارف عليها ضمن الجماعة الواحدة من خلال القيام بفعل أو سلوك مخالف لتلك المعايير والقواعد، والتي غالبا ما تواجه بالرفض والمعارضة من قبل تلك الجماعة (البقلي، ٢٠٠٥)

في حين نجد أن **ميرتون** يعرف الانحراف بأنه: "السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية" (عباس، 2018، ص23).

يعتبر مفهوم الانحراف أحد المفاهيم الرئيسة في علم الجريمة، وهذا ما دفعنا للتمييز بين الانحراف والجريمة، ولقد ذكر **إبراهيم** (2008) مجموعة من الاختلافات؛ منها:

١- الجريمة تمثل خروجًا عن المعايير، ويعاقب عليها القانون، بينما الانحراف سلوك خارج عن المعايير، وليس بالضرورة أن يعاقب عليه القانون.

٢- الجريمة تظهر بالإحصاءات الرسمية، ويمكن حصرها، بينما الانحراف لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ولا يمكن حصره.

٣- الجريمة مصطلح قانوني، بينما الانحراف مصطلح اجتماعي.

٤- الجريمة تستلزم مؤسسات عقابية ومؤسسات رعاية، بينما الانحراف يستلزم جهودًا تربوية وإرشادية للعلاج والوقاية (إبراهيم، 2008).

ولقد عرفت السالمية (٢٠١٨) على أنه "كل حدث (ذكر أو أنثى) بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشر من العمر، ارتكب فعلا مخالف لعادات وضوابط المجتمع، ويعاقب قانونيا على فعلته"

(السالمية، ٢٠١٨، ص٨)

بالنظر إلى قانون الأحداث الكويتي رقم (٢٠١٥/١١١) والمعدل في سنة ٢٠١٧ نجد انه يعرف **الحدث المنحرف** على انه "كل من اكمل السنة السابعة ولم يتجاوز الثامن عشر وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون" .

-**النظريات المفسرة للانحراف:** سوف نتناول لبعض النظريات الاجتماعية المفسرة لانحراف الأحداث ومنها: نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند، والنظرية البنائية الوظيفية ونظرية توازن الضبط لتشارلز تتل .

أ-نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند:

تركز النظرية على مبررات الانحراف التي يطرحها الأشخاص المخالطون للأحداث، فالتنظيمات الاجتماعية المتباينة التي ينتمي إليها الفرد تطرح أشكالًا من السلوك، وتحبذ أو تعارض المعايير والقواعد القانونية، فبالتالي يتباين الأفراد في مدى احترامهم للقانون أو انتهاكه تبعًا لتأثير تلك التنظيمات، وتبني آرائها وتوجهاتها، فيميل الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الابتعاد عنه تبعًا لمعايير الرفاق الثقافية، وبخاصة الذين يقضي معهم فترات طويلة ومتكررة (إيكرز وسيلرز، 2013).

وتعتبر النظرية أن السلوك المنحرف سلوك متعلم من خلال التفاعل مع الآخرين وان الجزء الأهم من عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم بين جماعات تربطها علاقات شخصية، وتعلم السلوك المنحرف يشمل كل من : تعلم طرق ارتكابه، والدوافع والمبررات له، ويرى أصحاب هذه النظرية ان الفرد يصبح منحرفا عندما يكون هناك تفضيل في التعريف المحبذ لمخالفة القانون على التعريف المحبذ للملتزم بالقانون، وأن ترابط الاختلاف يتنوع تبعاً لعمليات التكرار والمدة والأولوية. (الثاقب، ٢٠١٦)

ب-النظرية البنائية الوظيفية:

تقوم النظرية على فكرة مفادها (الفرد هو نتاج المجتمع والبيئة التي يعيش فيها) وبالتالي هي تبحث عن الكيفية التي تعلم بها الأفراد الأخلاق والانضباط، وترجع النظرية الانحراف إلى عدة عوامل مثل الأحوال الأسرية السيئة واضطراب التنشئة الأسرية في مراحل الطفولة وضعف رقابة الأسرة على الأبناء، وتمزق الأسرة وتفككها وسيادة العادات والتقاليد الفاسدة كل تلك العوامل تعكس سلبا على أحوال الأسرة بصفة عامة وأحوال الفرد وسلوطة بصفة خاصة. (عسوس، ٢٠١٨)

ج-نظرية توازن الضبط لتشارلز تتل :

تعتبر من أبرز النظريات المعاصرة في تفسير الجريمة والانحراف؛ حيث أطلق بنودها في كتابه (توازن الضبط) 1995، وقد ذهب إلى تفسير الانحراف وفق طريقة رياضية، فمقدار الضبط الذاتي يساوي مقدار الضبط المبذول من الفرد مقسومًا على مقدار الضبط الذي يتعرض له.

وتعتبر (الدوافع والقيود) من أهم المفاهيم التي طرحها تتل في تفسيره للضبط؛ حيث تتأثر تلك الدوافع والقيود بخمسة متغيرات وهي: الذات، والأسرة، والمدرسة، والأقران، والعمل؛ فيحدث الانحراف لدى الأحداث عندما يكون الدافع نحو القيام بالسلوك المنحرف مرتفع في ظل وجود قيود منخفضة (Piquero & Hickman, 2003).

وبالتالي يفسر (تتل) الانحراف والامتثال وفق النقاط التالية:

١-إذا كانت كمية الضبط التي يمارسها الفرد على الآخرين تساوي كمية الضبط التي تُمارَس عليه؛ فان مقدار الضبط يساوي واحدًا صحيحًا، وهذا يؤدي إلى الامتثال والطاعة.

٢-إذا كانت كمية الضبط التي يُمارسها الفرد على الآخرين أكبر من كمية الضبط التي تُمارس عليه؛ فإن مقدار الضبط يكون أكبر من واحد صحيح، وبالتالي فإن السلوك المتوقع يكون أقرب للانحراف. ومن أهم سلوكيات معدل زيادة الضبط (الانحلال والسرقة والاستغلال).

٣-إذا كانت كمية الضبط التي يمارسها الفرد على الآخرين أقل من كمية الضبط الممارسة عليه؛ فإن مقدار الضبط يكون أصغر من واحد صحيح، وبالتالي فإن السلوك المتوقع يكون أقرب للانحراف. ومن أهم سلوكيات معدل نقص الضبط (الإيذاء والتحدي والخضوع)، وقد يفسر ذلك السلوكيات المنحرفة لدى العديد من النساء اللاتي يتعرضن لكمية كبيرة من الضبط (الحراحشة، 2016).

-واقع انحراف الأحداث في دولة الكويت:

للاطلاع على واقع انحراف الأحداث في دولة الكويت، تم الاعتماد على أحدث المراجع المعتمدة والصادرة من قبل مؤسسات الحكومة الكويتية، والمتمثلة في:

- المجموعة الإحصائية السنوية لعام (٢٠١٧)، الصادرة عن مركز البحوث والدراسات، دائرة الإحصاء، وزارة الداخلية الكويتية، والتي اعتمدت في الإصدار على بيانات جرائم الجنايات والجنح الواردة من إدارة شرطة الأحداث والمسجلة بمركز نظم المعلومات بوزارة الداخلية ٢٠١٨/١/٤.

جدول رقم (1)

معدل جرائم الأحداث لكل (100.000) نسمة من السكان خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)

السنوات	السكان أقل من 18 سنة	جرائم الأحداث	معدل الجريمة	التغير في معدل الجريمة
2013	1046477	1814	173	
2014	998323	1446	145	-29
2015	1007329	1681	167	22
2016	1010810	2760	273	106
٢٠١٧	١٠١٨٥٣١	١٨٦٧	١٨٣	-٩٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن هناك انخفاضا ملحوظًا في معدل جرائم الأحداث في دولة الكويت عند المقارنة بين عامي (2016 و2017)؛ حيث إن إجمالي جرائم الأحداث في عام 2015 بلغ (2760) جريمة، وبمعدل بلغ (273) جريمة لكل (100) ألف نسمة، بينما انخفض جرائم الأحداث لعام (2017) لتصل إلى (1867) جريمة، وذلك بمعدل (183) جريمة لكل (100) ألف نسمة، وعند ملاحظة التغيُّر يتبين أن هناك انخفاضا في عدد جرائم الأحداث من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠١٧) بمقدار (٨٩٣) جريمة، وبانخفاض في معدل الجرائم بلغ (٩٠-) لكل (100) ألف نسمة.

جدول رقم (2)

مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب الجنس وأنواع الجرائم لعام 2016

الجرائم	ذكر	النسبة	أنثى	النسبة	المجموع	النسبة
الواقعة على النفس	٣٦٥	%٢١.٢	٣٢	%٣٣.٧	٣٩٧	%21.9
الواقعة على المال	133	%7.7	8	%8.4	141	%7.8
الواقعة على العرض والسمعة	26	%1.5	13	%13.7	39	%2.1
مخالفات قانون المرور	982	%57.1	5	%5.3	987	%54.4

المخلة بالوظيفة العامة	12	%0.7	0	%0.0	12	%0.7
مخالفة قانون البلدية	3	%0.2	0	%0.0	3	%0.2
الخمور والمذيبات الطيارة	3	%0.2	0	%0.0	3	%0.2
أخرى	١٩٥	%11,3	37	%38.9	232	%12.8
المجموع	1719	%100	95	%100	1814	%100

يتبين من الجدول رقم (2) أن مرتكبي جرائم مخالفة قانون المرور الذكور جاءوا في المرتبة الأولى؛ حيث بلغوا (٩٨٢) مرتكب جريمة، بنسبة (٥٧.١%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية مرتكبو الجرائم الواقعة على النفس؛ حيث بلغوا (٣٦٥) مرتكب جريمة، بنسبة (٢١.٢) إلا أن مرتكبي جرائم الخمور والمذيبات الطيارة ومخالفة قانون البلدية كانوا أقل مرتكبي الجرائم للذكور؛ حيث بلغوا (73) مرتكبي جرائم، بنسبة (٠.٢%). وبالنظر إلى مرتكبات جرائم جنح الأحداث الإناث، نلاحظ أن الجرائم الأخرى جاءت بالمرتبة الأولى؛ حيث بلغت (٣٧) مرتكبة جريمة، بنسبة بلغت (٣٨.٩%)، بينما جاءت الجرائم الواقعة على النفس في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت (٣٢) مرتكبة جريمة، بنسبة (33.7%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة كل من جرائم مخالفة قانون البلدية، وجرائم الخمور والمذيبات الطيارة والجرائم المخلة بالوظيفة العامة؛ حيث لم ترتكب أي جريمة.

وعند مقارنة مرتكبي جرائم الأحداث بين الذكور والإناث، نلاحظ أن إجمالي مرتكبي جرائم جنح الأحداث الذكور بلغ (١٧١٩) مرتكب جريمة، بينما بلغ مرتكبي جرائم جنح الأحداث الإناث (٩٥) مرتكبة جريمة، أي بتفوق الذكور الأحداث عن الإناث الأحداث بفارق (١٦٢٤) مرتكب جريمة.

الجدول رقم (3)

(مرتكبي جرائم جنايات الأحداث حسب الجنس وأنواع الجرائم لعام 2016)

الجرائم	ذكر	النسبة	أنثى	النسبة	المجموع	النسبة
الواقعة على النفس	135	%48.4	3	%25.0	138	%47.4
الواقعة على المال	77	%27.6	0	%0.0	77	%26.5
الواقعة على العرض والسمعة	23	%8.2	0	%٠.٠	23	%7.9
جرائم قانون المخدرات	40	%14.4	7	%58.3	47	%16.2
أخرى	4	%1.4	2	%16.7	6	%2.1

%100	291	%100	12	%100	279	**المجموع**

يوضح الجدول السابق أن إجمالي الأحداث الذكور مرتكبي جرائم الجنايات بلغ (٢٧٩) مرتكب جريمة، بينما بلغت مرتكبات جرائم الجنايات الإناث (12) مرتكبة جريمة، وبذلك يتفوق الذكور الأحداث على الإناث الأحداث بمقدار (٢٦٧) مرتكب جرائم جنايات، ولقد جاءت الجرائم الواقعة على النفس في المرتبة الأولى بالنسبة للذكور الأحداث، وذلك بمقدار (١٣٥) مرتكب جريمة، بنسبة (٤٨.٤%)، بينما حلت الجرائم الواقعة على المال المرتبة الثانية، وذلك بواقع (٧٧) مرتكب جريمة وشكلت نسبة (٢٧.٦%).

وفيما يتعلق بمرتكبات جرائم جنايات الأحداث الإناث، يتبين أن جرائم قانون المخدرات جاءت في المرتبة الأولى، وذلك بواقع (٧) مرتكبات للجريمة، بنسبة (٥٨.٣%)، في حين لا يوجد أي مرتكبة للجرائم الواقعة على المال والجرائم الواقعة على العرض والسمعة لدى الأحداث الإناث.

الدراسات السابقة:

وقد جاءت دراسة **قماص (٢٠١٧)** لمعرفة أثر البناء الأسري على جنوح الأحداث، وقد تكونت عينة الدراسة من ١٢٠ حدث في مركز رعاية الأحداث بمدينة قسنطينة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال أداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى هناك مجموعة من العوامل الأسرية هي الأكثر تأثيرا في جنوح الأحداث ومنها: وعدم تلبية الوالدين للوظائف الأسرية مما يؤدي إلى انعدام الضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم وجود تواصل وحوار بين أفراد الأسرة.

ودراسة **(sridevi, 2017)** التي هدفت إلى تحديد تأثير العوامل العائلية على جنوح الأحداث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المقابلة، وتكونت العينة من ٦٠ حدثاً جانحا، و٦٠ طالب من المدارس الحكومية كعينة ضابطة، واعتمد أسلوب الانحدار أحادي المتغير لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتائج أن هناك تأثير خطير لبعض العوامل العائلية على جنوح الأحداث وتم حصر تلك العوامل بما يلي: عمر الأب الأكبر من ٥٠ سنة، والتدخين الأبوي، وعمل الأم، والأسرة ذات المعيل الواحد.

وجاءت دراسة **زيتوني (٢٠١٧)** للتعرف على أهم التغيرات الاجتماعية وأثرها على الأسرة وشخصية الأبناء. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي من خلال عرض الأطر النظرية من خلال خمسة محاور وشملت: التغير الاجتماعي وعلاقته بالتغير الأسري، وعوامل التغير الأسري، وانعكاسات التغير الأسري على الأسرة، والتغير الأسري وأثره على الأساليب التربوية

المنتهجة مع الأبناء، وأخيرا التغير الأسري وأثره على شخصية وسلوك الأبناء. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عمليات التحديث والتصنيع والتحضر كانت سببا رئيسيا في التأثير على بناء ووظائف وأدوار الأسرة العربية، ولقد نتج عن التغير الاجتماعي مجموعة من الأفكار والقيم لدى الأبناء تختلف عن قيم الآباء مما احدث تغيرا في نموذج العلاقة بينهم، ان خروج المرأة للعمل وضعف السلطة الرقابية مع شعور الأبناء بالاستقلال والتحرر قد اضعف عمليات التنشئة الاجتماعية وهذا بدوره احد أسباب ظهور المشكلات السلوكية والانحرافات الأخلاقية لدى الأبناء.

في حين تناولت دراسة **علي (٢٠١٧)** أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على النظم والعلاقات الاجتماعية، والكشف عن العوال التي أدت إلى تأخر سن الزواج في المجتمعات السودانية، ومن اجل الوصول لأهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي، وتكونت عينة الدراسة من ٨٠٠ فرد من المجتمع السوداني، وتم جمع البيانات من خلال تطوير أداة الاستبانة، وأظهرت النتائج إلى أن ظاهرة تأخر سن الزواج تأثرت بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وان أهم التغيرات الاجتماعية المؤثرة في تأخر سن الزواج جاءت كالتالي: ارتفاع مستوى التعليمي وخروجها المرأة للعمل وارتفاع تكاليف الزواج والتمسك ببعض العادات، وشيوع عناصر الحياة المفاخرة الحديثة.

بينما جاءت **دراسة العيدان (٢٠١٦)** للتعرف على مدى تغير دور المرأة السعودية عبر الأجيال المختلفة قبل البترول والوقت الحالي وذلك من خلال معرفة إقبالها على التعليم والعمل، ومعرفة مكانة المرأة في الأسرة السعودية إسهامها في اتخاذ القرارات الأسرية، قامت الباحثة باستخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، والتي تكونت من ٤٨ حالة من الجدات و١٠٠ خالة من الأمهات و١٠٠ حالة البنات و١٠٠ حالة من الجيل الحالي، وأظهرت النتائج إلى وجود تغير في مفهوم مشاركة الرجل في تربية الأبناء في الأسرة، حيث يرى جيل الجدات أنها مسؤولية المرأة فقط، في حين ان الأجيال الأخرى ترى أنها عملية تشاركية بين الأب والأم، وتبين ارتفاع في مشاركة المرأة في تخطيط المصروفات الأسرية في جيل الحالي وجيل البنات مقارنة مع جيل الأمهات والجدات، وكذلك هناك اختلاف فروق بين الأجيال حول اختلاف تربية الفتى عن الفتاة بين جيل الجدات وجيل البنات.

وكذلك هدفت دراسة **ابن عودة (٢٠١٤)** لمعرفة أثر التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج دراسة الحالة عن طريق إجراء مقابلات معمقة مع الفتيات المودعات في مركز إعادة التربية ببن عاشور في البليدة، وأظهرت النتائج أن التغيرات في التغيرات الاجتماعية الأسرية هي اهم العوامل تأثيراً في انتشار هروب الفتيات من البيت وتشمل تلك التغيرات التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث،

وإهمال الفتيات وعدم تلبية احتياجاتهن، بالإضافة إلى السلوك المنحرف للوالدين.

ودراسة كل من **كيم وكيم (Kim & Kim, 2008)** والهادفة لمعرفة أثر كل من العنف الأسري والأدوار الأسرية، ديناميات العلاقات الوالدية في جنوح الأحداث الكوريين، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، وتكونت من ١٩٤٣ مراهقا، موزعين كالتالي: ١٢٣ طالبا و٧٠٧ حداثا جانحا، وتبين أن هناك معدلات مرتفعة من العنف الأسري والتسلط قد وقع على عينة الأحداث الجانحين، وأنهم ينظرون إلى أن آبائهم يؤدون أدوارهم الأسرية بشكل ضعيف، وتبين كذلك أن المراهقين الجانحين يعانون من اختلال وظيفي في الأسرة أكثر بكثير من الأحداث غير الجانحين.

وذهبت دراسة **بيوض وآخرون (٢٠٠٧)** للتعرف على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية وارتكاب الجريمة لدى الأحداث النزلاء في مؤسسات التأهيل والإصلاح الجديدة بمدينة طرابلس في ليبيا، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي، واختيرت العينة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية وتكونت من ٣٧٠ نزيل ونزيلة، وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات، وتوصلت الدراسة أن التغير الاجتماعي أثر على غياب دور الأسرة في تنشئة أبنائها والذي كان احد أسباب ارتكاب الجريمة، وهناك علاقة بين عوامل التغير الاجتماعي كالتغير السكاني والهجرة ووسائل الاتصال الحديثة وضعف العلاقات الاجتماعية وأسباب ارتكاب الجريمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير المهنة والدخل وأسباب ارتكاب الجريمة.

ودراسة **عمران (٢٠٠٤)** هدفت لمعرفة أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على حجم واتجاه السلوك الانحرافي للمرأة من خلال ظاهرة البغاء في محافظة القاهرة، وقد استخدمت الباحثة منهجي التحليل البنائي التاريخي والمسح الاجتماعي بالعينة، وتكونت عينة الدراسة من ١٢٤ نزيلة في سجن القناطر ممن اعترفن بممارسة البغاء، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبانة، وأظهرت النتائج إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لانفتاح المجتمع كانت سببا في انتشار البغاء في المجتمع المصري، فقد جاءت ارتفاع تكاليف الحياة كأهم عامل لارتكاب البغاء بنسبة (٩٦%) ومن ثم إحباط الفتيات وعدم إشباع الحاجات الأساسية بنسبة (٥١%)، وأكدت الدراسة على انتشار بعض المعايير والقيم الاجتماعية نتيجة للانفتاح والتي ساعدت على زيادة البغاء ومنها: ضعف الوازع الديني (٨٦.٥)، وغياب القدوة والمثل الأعلى (٦٢%)، وكذلك تحول قيم المجتمع إلى استهلاكية ترفيهية ومادية كانت دافع للاتجاه لارتكاب سلوك البغاء، وان إظهار سلبيات الأسرة جاء كأسلوب مؤثر لجذب الفتيات لممارسة البغاء على أمل الخروج من المشكلات الشخصية والأسرية.

وهدفت دراسة **صوارخون (٢٠٠٠)** إلى معرفة العلاقة البيئة الأسرية و جنوح الأحداث،

ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت العينة على ٤٩ حدثا جانحا في سجن المنومة بمسقط، بالإضافة إلى ٤٩ حدثا غير جانح من طلاب المدارس، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج إلى ان هناك علاقة بين كل من (المستوى الاقتصادي المتدني، والتنشئة الأسرية السيئة، والمستوى التعليمي المتدني للوالدين، والتفكك الأسري، وضعف العلاقات الأسرية) وجنوح الأحداث.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من أن هناك تنوع في الدراسات السابقة المتناولة لموضوع التغير الاجتماعي، فمنها ما ذهب لدراسة أثره على شخصية الأبناء كدراسة زيتوني (٢٠١٧) ومنها ما ذهب لدراسته تأثيره على النظم والعلاقات الاجتماعية كدراسة علي (٢٠١٧) وهناك من فضل دراسة التغير الاجتماعي وأثره على دور المرأة كدراسة العيدان (٢٠١٦)، وهناك من الباحثين من اتجه لدراسة التغيرات الاجتماعية وكل من الجريمة والسلوك الانحرافي كدراسة بيضون وآخرون (٢٠٠٧) ودراسة عمران (٢٠٠٤)، وكذلك نجد أن هناك تنوع في المنهجية والعينات المستخدمة من قبل الباحثين كلا وما يتوافق مع طبيعة دراسته.

ما يميز الدراسة الحالية:

من الملاحظ أن الدراسات السابقة ذهبت لتناول التغير الاجتماعي بشكل موسع، إلا أن هذه الدراسة تحاول التخصص في بحث مظاهر التغير الاجتماعي في الجانب الأسري، بالإضافة إلى استخدام الباحث لأسلوب المنهج النوعي عن طريق المقابلات في جمع البيانات وهذا ما قد يعطي ميزة إضافية للدراسة الحالية، كذلك اختلاف وخصوصية مجتمع وعينة الدراسة المتمثل في الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج النوعي والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، حيث يتيح إمكانية التعمق في حقائق تغفلها العديد من المناهج الأخرى (كالمنهج الكمي والتاريخي والوصفي) وذلك من خلال البحث في جذور ظاهرة الانحراف من خلال التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسر الكويتية.

مجتمع الدراسة:

يتكون من جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك خلال الفترة الزمنية ٢٠١٩/١١/١٧- ٢٠١٩/١١/٢٨م وهي الفترة التي تضمنت إجراء الجانب الميداني، وقد بلغ تكون مجتمع الدراسة من (١٤) حدثاً وهم جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي.

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة عن طريق أسلوب الحصر الشامل وذلك لصغر مجتمع الدراسة، وبعد الاطلاع على مفردات مجتمع الدراسة، تم استبعاد اثنين من الأحداث لعدم انتمائهم لأسر كويتية، حيث تبحث هذه الدراسة في ظاهرة التغير الاجتماعي في الأسر الكويتية فقط، وكذلك لم يتقبل احد الأحداث إجراء المقابلة معه، وبذلك تتكون عينة الدراسة بشكلها النهائي من (١١) حدثاً.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة للإجابة على استجابات الدراسة، حيث صمم الدليل على شكل مقابلات غير مقننة (شبه مفتوحة) من خلال مجموعة من التساؤلات التي وجهة للمبحوثين.

وتعتبر المقابلات الغير مقننة نوع من أنواع المقابلات الذي يعتمد على التفاعل اللفظي بين الباحث والمبحوث، ويعطي هذا النوع من المقابلات الحرية للمستجيب أن يتكلم دون محددات للزمن أو الأسلوب، وتم اختيار المقابلة لاحتوائها على العديد من المميزات، فهي تتيح للباحث أن يشرح المبحوث ما يكون غامضا عليهم من الأسئلة، كما أنها تتيح للباحث ملاحظة سلوك المبحوثين، ويتم الكشف من خلالها عن حيثيات للظاهرة لا تكتشف من خلال المناهج الأخرى.(عيشور، ٢٠١٧)

حدود الدراسة: ويمكن تقسيمها إلى :

-**الحدود المكانية:** وتشمل دار التقويم الاجتماعي في إدارة رعاية الأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت.

-**الحدود البشرية:** وتشمل جميع الأحداث المودعين في إدارة رعاية الأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال إجراء الجانب الميداني من الدراسة.

-**الحدود الزمانية:** وتشمل الفترة الزمنية المتضمنة لشهري نوفمبر وديسمبر من لعام ٢٠١٩م.

مفاهيم الدراسة:

-**التغير الاجتماعي الأسري:** ويعرف على انه أي تغير يطرأ على النسق الأسري، ويشمل كل من الوظائف أو الأدوار أو البناء أو العلاقات، سواء كان تغير إيجابيا أو سلبياً.

انحراف الأحداث: كل فعل أو قول لا يتوافق مع المعايير والقيم والعادات المجتمعية الكويتية ويجرمه القانون الكويتي.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء والجداول رقم (٤)و (٥) و (٦) و(٧) و(٨) و(٩) تبين النتائج:

جدول (٤)

توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة*

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
حجم الأسرة	٥ أفراد فأقل	١	%٩.١
	من ٦ إلى ٩ أفراد	٦	%٥٤.٥
	١٠ أفراد فأكثر	٤	%٣٦.٤
	المجموع	١١	%100

*يشمل حجم الأسرة كل من الأبوين.

يتضح من الجدول السابق أن الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي الذين ينتمون إلى اسر يبلغ حجمها (١٠ أفراد فأكثر) قد بلغ (٤) أحداث وشكلوا ما نسبته ٣٦.٤%، بينما ينتمي (٦) أحداث إلى اسر بلغ حجمها (من ٦ إلى ٩ أفراد) وشكلوا ما نسبته ٥٤.٥%، في حين أن هناك حدث واحد فقط ينتمي أسرة يبلغ عدد أفرادها (٥ أفراد فأقل)

تشير هذه النتيجة إلى أن ثلث اسر الأحداث النزلاء تتكون من ١٠ أفراد وهذا الحجم من الأسرة قد يكون مؤشر لتأثر أبناء تلك الأسر بضعف الرقابة والضبط الاجتماعي، فقد أشارت معظم الدراسات السابقة أن ضعف الرقابة الأسرية هي من العوامل المؤدية لانحراف الأحداث.

جدول (٥)

توزيع أفراد العينة حسب تعداد خدم الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
خدم الأسرة	لا يوجد خادمة	٠	%٠.٠
	خادمة واحدة	٣	%٢٧.٣
	أكثر من خادمة	٨	%٧٢.٢
	المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من جدول (٥) أن الأحداث المنتمين إلى اسر لديها (أكثر من خادمة) بلغ (٨) أحداث وشكلوا ما نسبته ٧٢.٢% من إجمالي العينة، بينما بلغ الأحداث المنتمين إلى اسر لديها (خادمة واحدة) قد بلغوا (٣) أحداث وشكلوا ما نسبته ٢٧.٣%، في حين انه لا يوجد أي حدث ينتمي إلى اسر (لا يوجد لديها خادمة).

يتبن من هذه النتيجة أن جميع اسر الأحداث النزلاء لديها على الأقل خادمة واحدة، إلا أن معظم تلك الأسر لديها أكثر من خادمة، وهذا يتوافق مع معظم الأسر الكويتية التي طرأت علها تغيرات في البناء من خلال ارتفاع أعداد العمالة المنزلية، وهذا يمكن أن يشكل سمة فريدة في المجتمع الكويتي.

جدول (٦)

توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
نوع الأسرة	الأب والأم فقط (أسرة نواة)	٩	%٨١.٨
	الأب والأم والجدين (أسرة ممتدة)	٢	%١٨.٢
	المجموع	١١	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن الأحداث الذين ينتمون إلى (اسر نواة) تتشكل من الأب والأم فقط بلغوا (٩) أحداث وشكلوا ما نسبته ٨١.٨%، في حين أن الأحداث المنتمين إلى (اسر ممتدة) تتكون من الأب والأم والجدين قد بلغوا أسرتين وشكلوا ما نسبته ١٨.٢%.

وهنا يتضح ان معظم اسر الأحداث النزلاء هي من الأسر ذات الطابع النووي، وهذا ما يتوافق مع الاتجاه العام للأسرة الكويتية التي تتحول وفق لعوامل التغير الاجتماعي إلى العيش

بعيدا عن العائلة الممتدة، وفقد أشار الكندري (٢٠١٠) في دراسته إلى من سمات التغير في الأسرة الكويتية التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، والتي فرضت سماتها وخصائصها وبنائها على أفراد المجتمع الكويتي، والجدير بالذكر انه على الرغم من ذلك التحول إلا أن حجم الأسرة لا يزال مرتفعا وفقا للإحصائيات الرسمية ولا يتوافق مع نوع التغير الذي يفترض أن يؤثر في انخفاض عدد أفرادها.

جدول (٧)

توزيع أفراد العينة حسب نوع سكن الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
نوع السكن	شقة	٧	%٦٢.٦
	بيت	٤	%٣٦.٤
	المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من جدول (٧) أن الأحداث المنتمين إلى اسر تسكن في (شقة) قد بلغو (٧) أحداث من إجمالي العينة وشكلوا ما نسبته ٦٢.٦%، في حين أن الأحداث المنتمين إلى اسر تسكن في (بيت) قد بلغوا (٤) أحداث وشكلوا ما نسبته ٣٦.٤% .

تبين النتيجة السابقة أن معظم اسر الأحداث النزلاء هم من سكان الشقق، وهذا ما يعني ضيق المنزل وعدم اتساعه ولا سيما إذا توافق مع ارتفاع حجم الأسرة، وهذا ما قد يوافق ما تشير إليه النظريات الأيكولوجية المفسرة للانحراف من خلال تأثير البيئة على السلوك من حيث ضيق أن صغر حجم المنزل قد يدفع الحدث للهروب والخروج والبحث عن البدائل الأخرى والجلوس فيها معظم الوقت كالمقاهي والمولات وقضاء معظم الوقت مع جماعة الأقران.

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية للأب

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الحالة الوظيفية	موظف	٨	%٧٢.٧
	متقاعد	٣	%٢٧.٣
	لا يعمل	٠	%٠.٠
	المجموع	١١	%100

يتضح من الجدول السابق أن الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية فيها للأب (موظف) قد بلغوا (٨) أحداث وشكلوا ما نسبته ٧٢.٧%، في حين أن الأحداث الذين ينتمون إلى اسر الحالة الوظيفية للأب فيها (متقاعد) بلغوا (٣) أحداث وشكلوا ما نسبته ٢٧.٣%، في حين لا يوجد أي حدث ينتمي إلى اسر الحالة الوظيفية للأب فيها (لا يعمل)

جدول (٩)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية للأم

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الحالة الوظيفية	موظفة	٧	%٦٣.٦
	متقاعدة	٣	%٢٧.٣
	لا تعمل	١	%٩.١
	المجموع	١١	%100

يتبين من جدول (٩) أن الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية للام فيها (موظفة) قد بلغوا (٧) أحداث وشكلوا ما نسبته ٦٣.٦%، في حين أن الأحداث الذين ينتمون إلى اسر الحالة الوظيفية للام فيها (متقاعد) قد بلغوا (٣) أحداث وشكلوا ما نسبته ٢٧.٣%، بينما نجد أن الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية فيها للام (لا تعمل) قد بلغوا حدث واحد فقط، وشكل ما نسبته ٩.١%.

يتبين نتيجة الجدولين السابقين أن معظم آباء وأمهات الأحداث النزلاء في دار التقويم هم مازالوا موظفون، أو سبق لهم التوظيف، بمعنى أن الحالة الاقتصادية لأسرهم ميسورة وليست سيئة، وهذا بحد ذاته انعكاس لحالة الرفاه الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الكويتي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هو تأثير مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟ ويتفرع من هذا السؤال كل من الأسئلة التالية:

أ-ما هو تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

يتبين من إجابة المبحوثين حول محاور هذا التساؤل أن غالبية أفراد العينة يعتقدون أن التغير الذي أصاب بناء أسرهم كان احد الأسباب المهمة التي دفعتهم للانحراف، فقد اتفق (٧) من المبحوثين على أن ارتفاع عدد أفراد الأسرة مع وجود منزل لا يستوعب ذلك العدد هو سبب

في كراهية الحدث للمنزل وعدم الجلوس فيه والسعي لإيجاد مكان آخر أكثر راحة كالمقاهي أو تجمعات الأقران، فقد ذكر احد المبحوثين "**أنا ما اصدق اطلع من الشقة ولا ودي أرجعلها بصراحة الغرفة ضيقة وأخواني ماليها علي ولا اقدر أسولف مع ربعي ولا اخذ راحتي، عشان جذي كنت دايم اطلع واقعد مع الشلة اللي تعلمة منها شرب الزقاير والمشاكل وبعدين صرنا نهيت لين ما علموني كل شيء ما كنت اعرفه**".

وفيما يتعلق في التغير الذي أصاب بناء الأسرة بدخول الخدم والمختلفة ثقافتهم وقيمهم عن القيم الكويتية، فقد أجاب احد المبحوثين الذي يمثل حالة من ثلاث حالات اعترفت بمشكلة أخلاقية منحرفة نتيجة وجود الخادمة في البيت مع ضعف الرقابة الأسري " **لما كنت بعمر ١٤ سنة كانت الخدامة تحاول تتحرش فيني وانا كنت صغير وما افهم شيء لكن في يوم ما كان في البيت احد هي اللي نادتني وبعدين سوينا أشياء حرام، وأنا أقول الخدامة لازم تتراقب عدل إذا تبون العيال يصيرون زينين**"

واتفق عدة مبحوثين على أن وجود الجد والجدة في البيت مصدر للقيم والأخلاق، فقد ذكر احد المبحوثين ان البيت القديم اللي يتواجد فيه الجد والجدة كان أكثر رقابة وصرامة وضبط حيث يتم مراقبة سلوك الأبناء من قبلهم وتلقينهم بعض التوجيهات التي توجه أفعالهم، فقد كانت إجابته " **بيتنا العود اللي فيه يدي ويدتي كانوا يهتمون فينا ولا يرضون نطلع ويعرفون مع منو نطلع، حتى اذكر جدي ما كان يرضى نطلع بالسكة مع عيال الفريج ودايم يناجرنا، لكن لما رحنا بيتنا اليديد وصرت أنا وأبوي وأمي بس، ما صار احد يعلمني ووجهني لين ما صرت معروف بالمنطقة إني راعي مشاكل، وكنت أبوق سيارة الوالد دايم، لين صارتلي مشكلة وتهاوشت مع شباب وطعنت واحد فيهم ودش العناية وتسببت في عاهة جسدية له وانحكم علي بالسجن**".

وهناك حالة فريدة ترى أن التغير الذي أصاب الأسرة من حيث نوع الزواج هو سبب رئيسي في انحرافه فقد أورد في سياق حديثة ما يلي: " **أنا ضحية زواج بطرقة غير عن الناس أبوي تزوج أمي بالسر (مسيار) على زوجته ولما أمي جابتني أنا وأختي قام أبوي وطلق أمي، وأمي تزوج واحد ثاني وعشنا عند زوج أمي، أنا أحس إني الحياة ظالمتني أبوي لا يدري عنا وأمي موم هتمه فينا، أنا رباني الشارع وربوني الشلة وربعي، أنا قضاياي كلها سرقات أبي انتقم من الدنيا والعالم اللي أحسن إنهم اظلموني**".

وتشير هذه النتيجة أن التغير في البناء الأسري كان عامل مهم في انحراف الأحداث، وان ابرز تلك التغيرات دخول الخدم بثقافة جديدة على الأبناء، والتحول من الأسرة الممتدة إلى

الأسرة النواة والذي لم يواكب انخفاض في حجم الأسرة، بالإضافة إلى ظهور أنواع جديدة من الزواج كزواج المسيار أو المتعة، كل تلك التحولات كانت سببا في التأثير على عملية تنشئة الأبناء وفقا للأساليب السليمة المتوافقة مع قيم ومعايير المجتمع، وتتوافق هذه النتيجة مع كل من دراسة زيتوني (٢٠١٧) ودراسة أبن عودة (٢٠١٤) والتي توصلت نتائجهما إلى وجود تأثير للتغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث.

ب- ما هو تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

عند تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير مظاهر التغير في الوظائف الأسرية على الانحراف لديهم، تبين لنا أن هناك شبه إجماع هو إشكاليه قيام الأسرة بالتنشئة الاجتماعية الصحيحة وتخلي كل من الآباء والأمهات عن أداء أدوارهم في عملية التنشئة الاجتماعية وعدم تلبية الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية للأبناء، مع تركيزهم على الخلل الذي أصاب دور الأم نتيجة ذهابها للعمل، فقد جاءت احد المبحوثين على النحو التالي" **أبوي وأمي ما يدرون عني ولا يسألون عني، كل وقتهم لأنفسهم ٢٤ ساعة طالعين أبوي مع ربعة وأمي مع رفيجاتها، لا نصايح ولا توجيه ولا إرشاد، لو أي واحد مكاني راح ينحرف**" فيما كان جواب احد الأحداث" **أمي شاغلها الدوام عنا، هي تحب دوامها أكثر منا، ما تهتم في نجاحنا وإلا رسوبنا ولا تتابعنا في المدرسة ولا تدري متى ننام أو متى نقوم، تخيل إني أغيب ولا تدري اني غائب، أنا مدري ليش هي أم، الدوام يعني أهم من عيالها، أنا أقول أن الأم هي سبب ضياع الأولاد**" وجاءت كذلك أجابت احد المبحوثين "**أبوي وينه لي أكثر من خمس سنين ما شفته قبل لا ادخل دار الأحداث وبعد ما دخلتها، ما كن عندي أب، لا يصرف علي ولا يسأل علي ولا يعلمني ولا عمري استفدت منه شيء، وأنا أقولك عن تجربتي أمي من توظفت تغيرت حياتنا صارت بس تبي تطلع ولا عاد عندها وقت تجابلنا، وإذا بغينا منها شيء قالت أنا مشغولة تجي الظهر وتنام ما تصحى إلا الساعة ٩ بالليل يعني محد داري عني وعن إخواني، عشان جذي أنا تعرفت على ناس بالتلفون وصاروا ربعوا وهم صاروا القدوة لي لين ما جروني لهالطريق اللي بهذلني**".

بالإضافة إلى ما سبق قد أشار بعض المبحوثين أن الإشكالية ليست فقط في وظائف الآباء إلا أن بعض الأسر لا تعطي للابن دور ووظيفة ومن ثم يشعر بعدم أهميته وعدم ووجود قيمة لهم بين أفراد الأسرة، فقد تطرق احد الأحداث قائلاً "**أنا اعتب على أبوي وأمي اللي ما عطوني دور في البيت، كل شيء على الخدم وكل شيء هم يسوونه، كان ودي أحس بالمسؤولية واني** ريال، **عشان جذي صرت أحس مالي أي قيمة في بيتنا حالي حال أي قطعة**

أثاث، وهذا اللي خلى عندي وقت فراغ جبير وإحساس أن أسرتي ما تبيني، وصرت أدور على ربع أحس معهم بالقيمة ويعبروني ويحسسونني إني ريال **كفو، وهذا أهم سبب في بداية روحتي للطريج اللي مو زين**".

تشير هذه النتيجة إلى أن مظاهر التغير التي طرأت على وظائف الأسرة ذات تأثير على انحراف الأحداث، وبالأحرى مجمل التغيرات التي أضعفت وظائف ودور الأب والأم في التنشئة الاجتماعية والمؤثرة على زرع القيم والمعايير والأخلاق؛ المؤدية إلى امتثال الأبناء لقوانين وثقافة المجتمع، ومن تلك التغيرات خروج المرأة للعمل، فبعد أن كان الأب هو المعيل الوحيد للأسرة، أصبح هناك عبئ اقتصادي على الأم كعاملة ذات أجر، وبالتالي أضعف من دورها كربة منزل وأهم شخصية في تنشئة الأبناء، بالإضافة إلى تغير مهم في عدم وجود دور للأبناء في محيط أسرهم وبالتالي شعورهم بالنقص في قيمهم وفراغ في أوقاتهم، مما يدفعهم إلى سد ذلك النقص في محيط الأقران واكتساب قيم ومعايير واتجاهات خراج محيط الأسرة والتي قد تدفع إلى تبني سلوك منحرف، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Kim &Kim (2008) والتي توصلت إلى أن الأحداث الجانحين يعانون من اختلال أسهم في أداء وظائفهم مقارنة بالأحداث غير الجانحين، واتفقت كذلك مع دراسة قماص (٢٠١٦) التي توصلت إلى من الخلل في أداء الوالدين في وظائف التنشئة الاجتماعية من أهم عوامل جنوح الأحداث ودراسة Sirdevi (2017) والتي بينت أن خروج المرأة للعمل من أهم الأسباب المؤدية لجنوح الأحداث.

ج- ما هو تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

يتضح من إجابات المبحوثين حول هذا التساؤل، أن هناك تأثير كبير للتغير الذي طرأ في العلاقات الأسرية على اتجاه الأحداث نحو الانحراف، من حيث ميل أفراد الأسرة لتفضيل الوحدة على الاجتماع، وارتفاع معاناة الأبناء من العزلة الأسرية وضعف العلاقات مع الوالدين، والتغير الذي طرأ على طقوس الحياة الأسرية، بالأحرى مع ظهور الهواتف الذكية الجديدة وما تحمل من أيقونات قد تدفع الأفراد للوصول إلى حالة من الإدمان فلا يستطيعون مفارقتها، والبحث من خلالها عن سد النقص الناجم عن ضعف العلاقة الأسرية، وبالنظر إلى إجابات الأحداث فقد تطرق احدهم قائلاً " **إحنا في البيت ما نقعد مع بعض ولا في علاقة إلا مع اخوي الصغير بس، لا غداء ولا عشاء، ما نسولف مع بعض إلا كل جمعة بس، إذا طلعنا مع أبوي تلقى الطلعة ما تتعدى ٣ ساعات، الكل لاهي ومشغول، عشان جذي أنا رافجت عيال الفريج وصرت كل يوم وياهم لين ما حست أنهم اقرب لي من أهلي وتأثرت فيهم وايد لين ما غيروا تفكيري والحين إحنا الثلاثة ثنين منا في رعاية الأحداث**" وأجاب احد الأحداث حول رأيه في

العلاقات الأسرية بما يلي "**ما في شيء اسمه علاقات أسرية مع التلفونات الجديدة أتحداك تشوف ناس تقعد تسولف الواقع أن الكل مشغول بالتلفون، محد كان يسولف معاي ولا يعلمني الصح من الغلط، أنا ربعي كلهم ربع البلستيشن، فيهم من كل الجنسيات نلعب قيمز، وهم سبب رئيسي في انحرافي حتى انهم كانوا يعلموني أفكار إني أصير تاجر مخدرات وغسلوا مخي، كل هذا لو كان بسبب أبوي ومي لو علاقتهم زينه معانا ما انحرفنا**"

وفيما يتعلق بالطقوس الأسرية نجد أن أسرة الأحداث النزلاء تميل إلى انعدامها من الطقوس التقليدية والمتمثلة في اجتماع العائلة على الغداء والعشاء، مع عدم وجود جلسات نقاشية وحوارية تثقيفية، فلم يعد للأسرة أي قيمة ثقافية أو دور في التنشئة الاجتماعية، فقد أدور احدهم قائلا" **أحنا لا نتعشى ولا نتغدى ولا نجلس مع بعض كل واحد بغرفته واغلب الأكل اللي ناكله من المطاعم السريعة، وأكيد أن هذا يؤثر على نظرتي للحياة وتفكيري إذا محد وجهني وأنا صغير من الطبيعي إني أصير شخص منحرف مثل منت شايف**".

تشير هذه النتيجة إلى أن مظاهر التغير الاجتماعي التي أضعف العلاقات الأسرية كانت أحد العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث، فنتيجة لظهور وسائل تكنولوجية حديثة كالهواتف النقالة ووسائل الانترنت أصبحت العلاقات الأسرية شبه منقطعة، فلم تعد الأسرة تجتمع كما كانت في السابق وتغيرت الطقوس الأسرية المعتادة، فلم يعد أفراد الأسرة الواحدة يجتمعون إلا نادرا، وذلك تسبب في ضعف الوازع الأخلاقي والقدوة الحسنة والقيم التي يعرف من خلالها الأبناء ما هو صواب وما هو خطأ، وهذا ما دفع هم للبحث عن علاقات خارج محيطهم الأسري وبالتالي قيم قد لا تتناسب وتنشئتهم الاجتماعية مما قد يشكل دافع للانحراف السلوكي لديهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من بيضون وآخرون (٢٠٠٧) ودراسة صوارخون (٢٠٠٠) ودراسة قماص (٢٠١٧) والتي توصلت إلى أن ضعف العلاقات الأسرية هي من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف وجنوح الأحداث.

التوصيات: في ضوء ما تم عرضه من نتائج يمكن أن نوصي بما يلي:

- قيام مؤسسات الدولة بعمل برامج إرشادية حول التغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع الكويتي.
- عمل ورش اجتماعية تساعد الأبناء على التكيَف مع مظاهر التغيرات السريعة في الأسرة الكويتية.
- عمل خطة عشرية تشمل الآباء والأمهات للحد من آثار التغيرات الأسرية على فئة الأحداث.
- تثقيف العمالة المنزلية حول قيم وعادات المجتمع الكويتي، للحد من آثارها على الأبناء.

- القيام بدراسات مماثلة حول آثار التغيرات الأسرية على العديد من الظواهر الاجتماعي كالتفكك الأسري والطلاق والعنف.

المراجع

- بيوض، سامية المبروك جمعة، الحوات، علي الهادي، إبراهيم، المختار محمد (٢٠٠٧) **التغير الاجتماعي والجريمة بالمجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية للنزلاء المحكومين في مؤسسة "الإصلاح والتأهيل الجديدة"** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا.
- صوارخون، حامد بن عوض بن يوسف (٢٠٠٠) **البيئة الأسرية وجنوح الأحداث دراسة ميدانية في محافظة مسقط،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

قماص، زينب (٢٠١٧) **البناء الأسري وجنوح الأحداث: دراسة ميدانية بمركز رعاية الأحداث بمدينة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية،** جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي، ع٨، ص٣٥١-٣٦٥.

-العيدان، مها عبدالله (٢٠١٦) **التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة الرياض عبر أجيال مختلفة قبل البترول والجيل الحالي،** المجلة

الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ع١١، ص١٥٥-١٩٠.

- ابن عودة، محمد (٢٠١٤) **تأثير التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات من البيت في الجزائر**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ع٢٨، ص١١٩-١٤١.

- زيتوني، عائشة بية (٢٠١٧) **التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع٢٨، ص٩٣-١١٤.

-عمران، منال عبدالله (٢٠٠٤) **أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على حجم واتجاه السلوك الانحرافي للمرأة: دراسة ميدانية لظاهرة البغاء في القاهرة، شؤون اجتماعية**، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج٢١، ع٨٣، ص٢١-٨٣.

- علي، عبدالعزيز حسن فضل البصير (٢٠١٧) **أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على تأخر سن الزواج في المجتمعات السودانية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- عيشور، نادية سعيد (٢٠١٧) **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع.

- الطقس، محمد (٢٠٠٥) **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- غيث، محمد عاطف (٢٠٠٠) **علم الاجتماع، الإسكندرية**: دار المعرفة الجامعية.

- ابن الشين، محمد (٢٠٠٨) **التغير الاجتماعي وجنح الأحداث في الجزائر**، دراسات، جامعة عمار ثلجي، ع٨، ص١١١-١٢٤.

- القصير، عبدالرحمن (١٩٩٩) **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، بيروت: دار النهضة العربية.

- الكندري، يعقوب يوسف (2010)، **التغير والحداثة: الأسرة الكويتية نموذجًا**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- كريب، إيان (1999)، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة: محمد حسين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

- العكايلة، محمد سند (2006)، **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث**، بيروت: دار

الثقافة.

- البقلي، هيثم عبد الرحمن (2005)، **انحراف الطفل المراهق: الأسباب، والوقاية، والعلاج**، القاهرة: دار النهضة.
- عباس، منال محمد (2018)، **علم الاجتماع الجنائي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود (2008)، **ديناميات الانحراف والجريمة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- السالمية، ريم بنت خالد بن سليمان (٢٠١٨) دور وسائل الاتصال الحديثة في انحراف الأحداث من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- إيكرز، رولاند وسيلرز، كريستين (2013)، **نظريات علم الجريمة المدخل والتقييم والتطبيقات**، ترجمة: ذياب البداينة، ورافع الخريشة، عمان: دار الفكر.
- الثاقب، فهد ثاقب (٢٠١٦)، **مراحل التطور النظري لظاهرة الجريمة والانحراف**، ط(١)، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
- عسعوس، أنيسة بريغت (٢٠١٨)رأي سوسيولوجي لظاهرة انحراف الأحداث، أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج٩، ع٢٩، ص٧٩-١٠٠.
- الحراحشة، راكان راضي (2016)، **الضبط الاجتماعي والانحراف: فحص لنظرية تشارلز تتل في توازن الضبط**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

-Sridevi A. Naaraayan (2017). **Effect of Factors On Juvenile Delinquency**. International Journal of Contemporary Pediatrics, Nov;4(6):2079-2082.

- Piquer, R, & Hikman, M. (2003). **Extending Tittle is Control Balance Theory to Account for Victimization**. Criminal Justice & Behavior. 30(3), 282-301.